ملحق جريدة الحارس

يصدر عن دائرة العلاقات والإعلام
في وزارة الداخلية

2021/4/14

2

التكاملية بين الأمن والاستثمار والتنمية في العراق

6

الأمن .. الركيزة الأساسية لنمو اقتصاد البلدان

7

الأمن والاقتصاد علاقة تكاملية.. لا ازدهار اقتصادي دون استقرار

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي:

جهود الحكومة مستمرة في وضع خطط خاصة بانعاش الاقتصاد العراقي وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار

وزير الداخلية عثمان الغانمي:

تطور المؤسسة الأمنية واستتباب الأمن فتح آفاقا للتعاون الاقتصادي بين العراق والبلدان الأخرى في مختلف المجالات

الأمن والإستثمار

وضع حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير

الكاظمي: نحرص على تطوير الصناعات النفطية في العراق كونها ركيزة مهمة للاقتصاد العراقي وتنميته

الحارس - نور الاسدي

جهود حكومية متميزة تهدف الى وضع خطط خاصة بأنعاش الاقتصاد العراقي وتوفير بيئة ملائمة للأستثمار ، وفي هذا السياق وضع رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير (العقود الخمسة) والتي تتضمن الارصفة الخمسة للحاويات و ردم ساحة خزن ومناولة الحاويات وحفر القناة الملاحية الداخلية . بالاضافة الى حفر وتأثيث القناة الملاحية الخارجية .و نفق قناة خور الزبير .

فضلا عن الطريق السريع الرابط بين ميناء الفاو وام قصر . وفي كلمة القاها دولة رئيس الوزراء خلال حفل وضع حجر الاساس لمشروع ميناء الفاو الكبير بين فيها اننا اليوم نعلن البدء بمشروع ستراتيجي مهم انتظره ابناء البلد سنوات طويلة. مبينا ان الميناء سيوفر فرصًا كبيرة للعراق ويعزز مكانته الجيوسياسية في المنطقة والعالم، وسيخلق فرص عمل كثيرة لأهل البصرة وباقي المحافظات، ويساهم في تطوير المحافظة.وتابع سيادته ان الكثيرون راهن على إفشال المشروع ونشروا إشاعات عدة لإحباط الشعب، ولكن المشروع ينطلق رسميًا

رئيس الوزراء يضع حجر الاساس لمشروع (fcc) لشركة مصافي الجنوب لتعزيز قدرة انتاج البنزين المحسن

بعد إن تم الانتهاء من مراحل التخطيط والمفاوضات وتمويل المشروع من موازنة هذا العام. لافتا الى ان مشروع الفاو الكبير ليس فقط للبصرة، بل هو مشروع استراتيجي يسهم في تطوير واعمار جميع محافظات العراق، ويجعل من البلد جسرا إقتصاديا يربط مختلف بلدان المنطقة.

واضاف : نحن أمام مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث، حيث نتجاوز الأزمات، ونتجه نحو البناء والإعمار والإزدهار. داعياً سيادته اهالي البصرة الفيحاء و كل أنحاء العراق أن يتحلوا بالأمل وأن نضع أيدينا معًا، وبناء بلدنا من الفاو الى زاخو. واكد السيد رئيس الوزراء ان العراق سينهض من جديد بسواعد شبابنا وشاباتنا، وعلى بركة الله نفتتح المشروع وسنواصل الإشراف والمتابعة كي يكتمل بإذن الله بنجاح ودون تأخير.

وبين السيد رئيس الوزراء ان ميناء الفاو هو المشروع الإستراتيجي الذي انتظرناه لسنوات طويلة، يرى خطوات التنفيذ الفعلي الأولى، بهمة العراقيين وعملهم الجاد بالأفعال لا بالأقوال، ونسير معا نحو مستقبل أفضل يستحقه العراق وشعبنا العظيم

وفي سياق متصل رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي يضع حجر الأساس لمشروع وحدتي تحسين البنزين الرابعة وهدرجة النفثا في البصرة وضع رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، حجر الأساس لمشروع وحدتي تحسين البنزين الرابعة (CCR)، وهدرجة النفثا (NHT) في محافظة البصرة، وذلك ضمن اعمال هيئة مشاريع الجنوب في شركة المشاريع النفطية بوزارة النفط. واكد السيد الكاظمي حرص الحكومة وجديتها على تطوير الصناعات النفطية في العراق، كونها من الركائز المهمة للاقتصاد العراقي وتنميته، فضلا عن مساهمتها في زيادة الايرادات المالية ، وتقليل الاعتماد على استيراد منتجات الوقود وصولا الى مرحلة الاكتفاء الذاتي .فيما تضمنت الزيارة وضع حجر الأساس لمشروع(fcc) لشركة مصافي الجنوب لتعزيز قدرة انتاج البانزين المحسن حيث القى السيد الكاظمي كلمة اعلن فيها عن ارتفاع احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية الى أكثر من ٦٠ مليار دولار بعد ان كان ٥١,٩ مليار قبل الشروع بالاجراءات الاصلاحية لهذه الحكومة.

مبينا ان الزيادة جاءت نتيجة الاجراءات الاصلاحية التي اتخذتها الحكومة بعد أن راهن الكثيرون على فشلها وعدم استمرارها . مؤكداً سيادته ان اجراءاتنا في محاربة الفساد مستمرة رغم العراقيل التي يحاول البعض وضعها لكننا سنستمر دون تراجع. واضاف السيد الكاظمي

اننا انجزنا العديد من المشاريع في المحافظات الجنوبية المحرومة ونعمل بكل الجهود منذ ان استلمنا هذه الحكومة على إنصاف هذه المدن وجميع مناطق العراق . مشيرا الى اننا تجاوزنا العديد من التحديات ونعمل من أجل وضع البلد على الطريق الصحيح، و ما نطلبه من أبناء شعبنا الصبر والتحلي بروح الامل .

التكاملية بين الأمن والإستثمار والتنمية في العراق

الحارس - ثائر عبد الخالق

يلعب الاستقرار السياسي والأمني في الدول الساعية الى جذب الاستثمارات الأجنبية دورا فاعلا في تشجيع المستثمرين الأجانب أفرادا كانوا أم مؤسسات على القدوم باستثماراتهم، ويحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة حينما نتحدث تحديدا عن بعض البلدان النامية التي تشهد الأوضاع العامة فيها قدرا من حالة عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الأمني، وذلك بسبب مناهج العنف أو الإرهاب التي تتبناها بعض الجماعات المسلحة ذات الرؤى السياسية أو الدينية المتطرفة، أو نتيجةً لإصرار بعض مؤسسات المجتمع المدني فيها وأطراف خارجية أخرى في دعواها بضرورة تبني حكومات هذه البلدان لمناهج التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من إمكانية القول: بإن مناخ الاستثمار في غالبية هذه البلدان قد شهد تحسناً نسبياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن شمولية هذا التحسن ومستواه ظل يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ولتحديد قدرة بعض البلدان النامية مثل العراق على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المدى القريب أو المتوسط، وما يخلفه ذلك بالتالي من آثار في تحديد اتجاه مؤشر النمو الاقتصادي فيه، والدور الذي يمكن أن تلعبه نظم الضمان ضد المخاطر غير التجارية ومجالات منفعة المعلومات المحاسبية في هذا المجال، وللحديث حول الأمن والاستثمار ناقشت جريدة الحارس هذا الموضوع مع مدير مركز الإعلام العراقي في واشنطن السيد نزار حيدر والذي تحدث قائلا: إن الأمن الغذائي والأمن المجتمعي أداتان وهدفان في آن واحد يتلازمان في الدولة التي تريد أن تنهض بشعبها، ولقد أشار القران الكريم الى ذلك بقوله {فَلْيعبدوا ربَّ هذَا الْبيت الذِي أَطْعمهم من جوعٍ وَآمنهم من خوفٍ}، كما ذكر ذلك أمير المؤمنين (ع) في عهده الى مالك الاشتر لما ولاه مصر فكتب إليه يقول: (هذَا ما أَمرَ بِهِ عَبدُ اللَّهِ عليٌّ أَميرُ الْمؤْمنينَ مالكَ بْنَ الْحارثِ الأَشْترَ في عهده إِلَيهِ حينَ وَلَّاهُ مصرَ جِبايةَ خَراجِها وَجِهادَ عدوها وَاستصْلَاحَ أَهلِها وَعمارَةَ بِلَادها)،

أما تجارب الأمم والشعوب على مر التاريخ البشري، فتؤكد كذلك هذه الحقيقة وهي إن البلاد التي لا يستقر فيها الأمن المجتمعي لا يمكن ابداً أن يستقر فيها الأمن الغذائي الذي هو نتاج الاستثمار بكل أشكاله سواء بالرأسمال الوطني او الأجنبي حسب ما تنظمه قوانين ولوائح البلد، ولقد لمسنا هذه الحقائق كذلك في زمن جائحة كورونا، فعندما تسببت بالاغلاق في الدول الكبرى سارعت حكوماتها اولاً وقبل كل شيء الى توزيع الأموال على المواطنين لتحقيق هدفين؛ لتحريك جيوب الناس وعدم تركها خالية، ليطمئن المواطن على قدرته على الاستمرار في العيش في ظل الجائحة التي افقدته عمله وبالتالي دخله اليومي او الشهري، للحيلولة دون تفكيرهم بارتكاب الجرائم للحصول على المال، إذ أن من طبيعة الناس إنها تفكر بسلوك الطرق غير السليمة وغير الشرعية والقانونية من أجل الحصول على المال عندما يرون أن الطرق الطبيعية والقانونية مغلقة بوجوههم، بمعنى آخر فإن حكومات الدول الكبرى حمت المجتمع من الجريمة بضخ أموال الى جيوب المواطنين، وبالتالي فهي حركت الاقتصاد ولو بنسبة قليلة لا تقارن بنسبته في الأوقات العادية، وحالت دون وقوع الجريمة المنظمة بالقياس الى الفراغ الهائل الذي انتجته الجائحة كالبطالة والركود الاقتصادي والاغلاق وغير ذلك، العراق ومنذ الإعلان عن الانتصار الناجز على الإرهاب يتطلع للدخول في مرحلة جديدة هي مرحلة البناء والأعمار والاستثمار، والتي ستخلق فرصاً كبيرة جداً للعمل إذا ما تحققت بشكل سليم وصحيح، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إذا ظلت البيئة الاجتماعية قلقة وغير مستقرة أمنيا،

ينبغي على الجميع التعاون الجاد والمثمر لتحقيق الاستقرار الأمني من أجل أن ندخل جميعاً المرحلة الجديدة وهي مرحلة البناء والأعمار، حتى المشاكل الاقتصادية والمالية التي يمر بها العراقيون بسبب البطالة، وانعدام فرص العمل، وضعف دور رأس المال غير الحكومي [القطاع الخاص] الذي بسببه تحولت الدولة الى [تشغيلية] بالكامل تقريباً والى دولة [ريعية] بسبب اعتماد الدخل القومي على النفط بشكل كامل تقريباً، إن كل ذلك لا يمكن حله من دون الاستثمار الذي يخلق فرص العمل ويوسع من دور رأس المال والمشاريع غير الحكومية [القطاع الخاص]، ولا يمكن تحقيق كل ذلك إذا لم يستقر الأمن لخلق بيئة جاذبة وحاضنة لرأس المال المستثمر أيا كان نوعه.

توفير المناخ الملائم للاستثمار ...

ضرورة لإيجاد السبل الخاصة بإنعاش المستوى الاقتصادي

"يعد الاستثمار مصدراً جديداً للموارد العراقية لتحسين الظروف المحيطة به بشكل عام، والأوضاع الاقتصادية بشكل خاص، هذا من جانب والجانب الآخر إنه بدون الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن تضييق الفجوة بين اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة، ومن أجل تحقيق تطور وتواصل مع التغيرات التقنية والتكنولوجية في العالم..."

الحارس - نور الاسدي

لذلك فإن بناء القدرات الوطنية يكون عن طريق إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام البلد المضيف للاستثمار (العراق)، وبذلك تتوفر فرص التدريب ونقل المعرفة الفنية والإدارية، ومن خلال العمل الحكومي الجاد الذي يهدف بإنعاش الوضع الاقتصادي لا بد من رسم خطوط الانطلاق للبناء

والأعمار وامتلاك المهارات والقدرات وتطويرها، مما يتطلب ضرورة خلق بيئة اقتصادية، واجتماعية، وتنظيمية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإيجاد فرص عمل للعراقيين، وتحفيز وجلب الخبرات والمهارات العلمية من خارج العراق من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في العراق في مشاريع لها أهمية كبيرة لخدمة الشعب العراقي، إذ يعد للاستثمار دوراً مهماً في تفعيل أي اقتصاد وتقدمه، إذ تتجلى أهمية هذا الاستثمار في الاقتصاد العراقي، إلا أن هناك مجموعة من المشاكل تعيق هذه الاستثمارات المحلية التي أدت إلى وقف تطوره بالرغم من توفر العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة على مستوى المحافظات العراقية، ومنها مشكلة رأس المال اللازم من أجل تنفيذ تلك الفرص الاستثمارية، إذ أن العراق بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لإعادة إعمار المجالات التي دمرتها الحروب، حيث كشفت هيئة الاستثمار الوطني العراقية عن أولوياتها في المشروعات المستهدفة في خطة عام ٢٠٢١، إن

مستشار رئيس الوزراء د . حسين علاوي :
توقيع الاتفاقيات مع الجانب السعودي تنويع لقدرة الترابط الاقتصادي بين البلدين

خطة عام ٢٠٢١ ستركز على مشاريع القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة، لافتة الى أن كونها تسهم في تنوع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن النفط، إلى جانب استيعابها لعدد كبير من العمالة والاستفادة من القيمة التنافسية مقابل الاستيراد، مشيرة الى وجود مشاريع صناعية وزراعية ضمن الخطة المستقبلية، وأشارت الهيئة إنها ستمضي قدما في مشروع المليون وحدة سكنية، بالإضافة إلى إيجاد حل جذري للمشاريع المتلكئة عن طريق إعادة عرضها كفرص استثمارية، وعن التوجه الحكومي لفتح آفاق جديدة في مجال الاستثمار أكد الدكتور حسين علاوي مستشار السيد رئيس الوزراء أن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء للرياض ولقاءاته المثمرة مع قيادة المملكة أثمرت نتائج مهمة للغاية؛ واصفًا الزيارة بأنها بمثابة تحول كبير في مسار العلاقات بين البلدين الشقيقين، لافتا الى أن الصندوق الاستثماري السعودي العراقي قد ينطلق عقب اجتماع المجلس التنسيقي المشترك خلال الأسابيع المقبلة، وقال: إن الصندوق الذي يقدر رأس ماله بثلاثة مليارات دولار يجسد اهتمام المملكة بتعزيز التعاون بمختلف المجالات، ويدل على الرغبة الصادقة في تجسير جسور التنمية والإعمار والشراكة الاقتصادية بين البلدين في مجال إعمار العراق، وخلق فرص عمل للشباب العراقي، والمساعدة في تطوير البنى التحتية، وتنويع قدرة الترابط الاقتصادي بين البلدين، وأكد أن الوفد العراقي الزائر لمس الحفاوة والكرم السعودي العظيم، خلال لقاءات الكاظمي مع قيادة المملكة، والاجتماعات التي عقدها الوزراء والمسؤولون من الجانبين، مشيرا إلى أن الزيارة شهدت تبادلا لوجهات النظر في الملفات المشتركة، والملفات السياسية، والاقتصادية، والأمنية الخاصة بالمنطقة، كما أشاد علاوي بنتائج الزيارة وتوقيع اتفاقيات ثنائية، مؤكدا أن اجتماع مجلس التنسيق وبمشاركة القطاع الخاص من الجانبين سيكون فرصة مهمة للاطلاع على حزمة الفرص الاستثمارية الفعالة، التي تهدف إلى العمل وفقاً للبيئة الاستثمارية في العراق، وفيما يتعلق بقطاع الطاقة والطاقة المتجددة، قال علاوي: إن الزيارة الهامة عملت على وضع آليات تفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي العراقي،

وبالنسبة لأسعار النفط والحفاظ على اتفاق أوبك بلس، قال: إنه تم الاتفاق على تنسيق المواقف السعودية – العراقية في مجال القرار البترولي ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مع الالتزام الكامل بمقتضيات الاتفاق وآلية التعويض وبجميع القرارات التي تم الاتفاق عليها، بما يضمن استقرار أسواق البترول العالمية، وأشار إلى تأكيد سمو ولي العهد ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على التعاون للحفاظ على أمن وسلامة واستقرار المنطقة، وحث جميع دول الجوار على الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مؤكدا دعم العراق لمبادرة المملكة العربية السعودية لإنهاء أزمة اليمن،

وقال: إن المملكة والعراق ذاهبتان باتجاه التوسع في المنافذ الحدودية بالإضافة إلى المنافذ الحالية وفقاً لسياسة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، الذي سيدفع في حال فتح المنافذ إلى إنشاء مناطق التجارة الحرة المشتركة، وخطوط النقل البحرية – البرية عبر الموانئ العراقية على الخليج، والموانئ السعودية المتعددة، وأضاف إن الزيارة أكدت أهمية التنسيق في مجال الأمن الغذائي وسبل تعزيز ذلك باعتباره واحدا من المقاصد الكبرى للعراق والمملكة العربية السعودية في ظل مواجهة أزمة كوفيد ١٩، والقدرة على توفير الغذاء من خلال الاستثمارات الزراعية المشتركة في العراق،

وقال: إن الخبرة السعودية في مجال صناعة البتروكيمياويات مهمة جداً لدعم تجربة العراق في إعادة إحياء المشاريع الصناعية الكبرى في هذا المجال، والتي قد تكون واحدة من محطات الشراكة بين المملكة والعراق.

الأمن والاستثمار عنصران أساسيان لرفاهية وتقدم المجتمع

الأمن إجراء عام واسع المعنى يدخل في جميع فروع وجوانب الحياة ولاسيما الاقتصادية منها

الحارس – أحمد سعد

العلاقة بين الأمن والاستثمار ليست معادلة يجب حسابها، فمعالمها واضحة وعناصرها بارزة، وهما العنصران الأساسيات لرفاهية وراحة وتقدم وتطور المجتمع، حيث أن الأمن شرط أساسي ولا بد منه للبناء الاقتصادي، فمن دون الأمن لا يمكن بناء اقتصاد ناجح ينمو ويفيد الدولة ويعزز مواردها، مما ينعكس بالتالي على رفاهية شعبها، في حين أن الاقتصاد إذا نجح في تحقيق فوائد واضحة وملموسة فإنه يعد وسيلة للحفاظ على تعزيز الأمن وتقويته، ومن هنا يتضح لنا إن العلاقة بين الأمن والاقتصاد هي علاقة متلازمة، ولا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن لأحدهما البقاء دون الآخر فترة طويلة، ورغم هذه العلاقة المتلازمة المتينة بين الأمن والاقتصاد إلا أن الأمن يعد الأكثر أهمية، فإذا انتكس الاقتصاد قد لا يؤدي إلى تدهور مباشر في الأمن، في حين إذا تدهور الأمن فسينتكس الاقتصاد بصورة مباشرة وفورية للتدهور الأمني، لهذا فإن الأولوية الأمنية لا يسبقها أولوية، وكلما زاد الاقتصاد نمواً وارتفع المستوى المعيشي للمواطن وزدادت رفاهيته، فإنه اصبح أكثر مديونية للقائمين على الأمن الذين خلقوا له بيئة آمنة مستقرة مكنته من العطاء والانتاج والإسهام في بناء الاقتصاد، الى ذلك التقت جريدة الحارس بالخبير الأمني حيدر الربيعي الذي قال: إن القوى الأمنية هي جزء أساسي ومهم في المجتمع لا يهدأ في الليل، ولا في النهار، ولا في العطل، ولا في العيد، ولا في أي مناسبة احتفالية، ولا في أوقات الحرّ، ولا في أوقات البرد، بل أن مهام هذه القوى الأمنية تزداد في تلك الحالات، مشيرا الى أن تحقيق الأمن واستتبابه قد يكون من قبل القوى الأمنية الوطنية أي الأجهزة الأمنية المحلية المكونة من أبناء البلاد نفسه، وقد يكون من قبل قوى أجنبية خارجية، وهذه الحالة الأخيرة موجودة في بلدان غير قليلة سواء بطلب من حكوماتها أو أن تكون بشكل مفروض عليها، وعلى الرغم من إراداتها بسبب وجود فراغ أمني في تلك البلدان، وعدم قدرة قواتها الأمنية على سد هذا الفراغ وتوفير الأمن اللازم لها، والذي قد ينعكس بالتالي على البلدان الأخرى ولا سيما المجاورة، والذي يتطلب تعزيز هذا الأمن بقوة أمنية خارجية لمنع اتساع هذا الفراغ الأمني وامتداده الى بلدان أخرى، مؤكدا أن القوى الأمنية المحلية المكونة من أبناء البلاد بجميع مناطقها وفئاتها هي التي تحافظ على الأمن وترعاه، وهي التي تتفانى في سبيله بمشاركة مواطني هذا البلد الذين يعتبرون شريك مهم في تحقيق الأمن، والذين يتحملون الأعباء ويقدمون التضحيات جنبا الى جنبا مع إخوانهم في القوات الأمنية في سبيل الكيان المعنوي السامي الذي هو الوطن المفدى، وفي سبيل الكيان الواقعي الغالي الذي هو المجتمع الذي ينتمون إليه،

إعلامي: الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي وجهان لعملة واحدة في أزدهار الدولة ورفاهية شعبها

واوضح إن المتفق عليه هو أن الأمن إجراء عام واسع المعنى يتفرع الى الكثير من الفروع ويدخل في العديد من الجوانب، فهو يدخل في الجانب السياسي، والجانب البيئي، والجانب الاجتماعي، والجانب الثقافي، والجانب الاقتصادي أيضا، من دون نسيان الجانب العسكري، وأن هذه الفروع لا تكون نافعة وصالحة إلا إذا تم الحرص على تطبيقها بصورة كاملة متوازنة لا نقص فيها ولا عيب على جوانبها، مبينا بما أن الأمن يدخل في جميع فروع وجوانب الحياة منها الجانب الاقتصادي، الى ذلك نؤكد أن الأمن والاقتصاد حالتان تكامليتان فلا يتحقق الاقتصاد ويزدهر من دون أمن يحرص على توفير المناخ الملائم للاستثمار والتنمية الاقتصادية، ولا يمكن للأمن أن يستتب في ظل اقتصاد هش وضعيف يخلف ورائه البطالة والفقر والعازة التي تقود الى اتساع دائرة الجريمة، وبالتالي يكون تأثيرها سلبيا على تحقيق الاستقرار الأمني، ومن هنا يتضح أن الكيان الأمني هو كيان عامل ومنتج، ومن جانبه قال عضو مجلس نقابة الصحفيين العراقيين الكاتب الصحفي سعد محسن خليل: إن الاستقرار الأمني من أهم المقومات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فمن دون الأمن لا توجد تنمية، ومن دون التنمية لا توجد دولة قوية ذات أسس سليمة، فهما من الركائز المهمة في قيام أي نظام سياسي يراد له الاستمرار والتطور، لأن الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية يدخلان في جميع مفاصل الحياة، ويعملان على تقوية البلد وأزدهاره، وإن البناء الناجح للدولة يقوم على هاتين الركيزتين مجتمعتين، وأن الاخلال بواحدة منهما يسبب عائقا في طريق مسيرة الدولة وتطورها ويربك العمل الحكومي، مشيرا الى أن الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي في أي بلد كان وجهين لعملة واحدة، فإن توفر الاستقرار الأمني والتقدم الاقتصادي يجعلان الدولة قوية متماسكة وشعبها يعيش بعز وكرامة ورفاهية مما يجعلهم يذودون عنها بأرواحهم، وأكد أن تقديم ملفات غير ملف الأمن خطأ كبير له مردودات سلبية على المستوى المتوسط والبعيد، حيث إن الأمن لا يكمن فقط في القوة العسكرية المدججة بالأسلحة كما في السابق، بل اتسع ليصبح اليوم قضية مجتمعية حكومية اي مشاركة بين الحكومة والشعب على مستوى التنمية الثقافية والأمنية، والسياسية، والاقتصادية، وتعزيز روح المواطنة، وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية التي تصب في مصلحة الجميع، مبينا أنه من دون التنمية لا يوجد أمن والدول التي لا تنمو لا يمكن لها ببساطة أن تظل آمنة.

الأمـــن .. الركيـــزة الأساسيـــة لنمـــو اقتصـــاد البلـــدان

الحارس - خاص

إن ما يميز البلدان المنتجة والمتطورة هو الاستتباب الأمني الملحوظ، الذي يولد أرض خصبة لإقامة المشاريع الاستثمارية وإبراز الطاقات الاقتصادية التي تسهم بأنعاش المستوى الاقتصادي، حيث يعد الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي في أي بلد كان وجهين لعملة واحدة، فإذا كان هناك استقرارا أمنيا فمن الطبيعي أن يكون هناك نمو اقتصادي بغض النظر عن موارد الدولة، سواء أكانت ضعيفة أم قوية، فلا توجد دولة في العالم إلا ولديها مواردها الاقتصادية، لكن تدهور عديد من الاقتصادات في العالم كان سببه الأول عدم الاستقرار الأمني الذي يشمل جميع النواحي الأمنية وتشعباتها، الذي متى ما تدهور تراجعت معه المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية في أي بلد كان، اليوم العراق أنموذجا من التحديات التي واجهها من بداية الفجر الجديد الذي بدأ بتعدد المراحل ومواجهة تحديات كبيرة جعلته أقوى بكثير خصوصا بعد أن اثبت للعالم أجمع تجربة مشرفة بانتصاره على اعتى عصابات الأرض داعش الإرهابي، الأمر الذي أصبح من خلاله قبلة لجميع البلدان التي حققت انفتاح على مختلف المستويات الاقتصادي والأمني، فضلا عن توطيد العلاقات الثنائية بين البلدان، ومن خلال الحركة الاقتصادية

أكاديميون: تطور المؤسسة الأمنية واستتباب الأمن فتح آفاقا للتعاون الاقتصادي بين العراق والبلدان الأخرى

وتوجه الشركات الكبرى للاستثمار بالعراق نرى أن هناك العديد من الاتفاقيات التي وقعها العراق ستسهم بخلق حركة اقتصادية وعمرانية في المنطقة تعود بنتائج ايجابية على المستقبل العراقي منها ٥ اتفاقيات تعاون بأعلى المستويات وقعتها السعودية والعراق، في مجالات اقتصادية وثقافية، وجاء توقيع الاتفاقيات خلال زيارة بدأها رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي للرياض، تم خلالها عقد اجتماعات على مستوى المجلس التنسيقي بين البلدين، حيث تم توقيع ٥ اتفاقيات في مجالات مالية، وتجارية، واقتصادية، وثقافية، وإعلامية، حيث بين وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد عبد الله القصيبي إن هناك ١٣ اتفاقية يعكف عليها البلدان في جميع المجالات، وأضاف القصيبي أن هذه الاتفاقيات في مراحلها الأخيرة، وسيكون لها أثرا كبيرا في رفع مستوى التعاون بين البلدين، مؤكداً أن المملكة تنظر بإيجابية إلى الدعوات المقدمة من الجانب العراقي لزيادة الاستثمارات السعودية في العراق، لا سيما في المجالات الحيوية مثل الطاقة، ١٠ مليارات ريال (٢,٧ مليار دولار)، وبيّن سعي الجانبين إلى رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، بعد فتح منفذ جديدة عرعر، لا سيما وأن لدى المملكة توجهاً نحو إنشاء وتشغيل المنطقة اللوجستية في هذا المنفذ لتكون منطقة اقتصادية خاصة، كما واتفق الجانبان على التعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، وتفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة، تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي العراقي، مع ضرورة الاستمرار في التعاون وتنسيق المواقف في المجال البترولي، ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) واتفاق (أوبك +)، مع الالتزام الكامل بمقتضيات الاتفاق، وآلية التعويض، وبجميع القرارات التي تم الاتفاق عليها، بما يضمن استقرار أسواق البترول العالمية،

كما أكد الاتفاق على إنجاز مشروع الربط الكهربائي لأهميته للبلدين، وتعزيز التنسيق في مجال الدعم والتأييد المتبادل في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتعزيز فرص الاستثمار للشركات السعودية ودعوتها إلى

وتحلية المياه، والصناعات الغذائية، وأوضح أن الاستثمارات السعودية في العراق تبلغ حاليا مليارات ريال (حوالي ٥٣٣ مليون دولار)، وأعرب عن وجود رغبة حقيقية لتوسيعها (الاستثمارات السعودية) إلى توسيع نشاطاتها في العراق وفي مختلف المجالات وفي جهود إعادة الإعمار، المحلل السياسي استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية الدكتور عباس الأسدي بين لنا أن العراق بلد يمتلك من القدرات ما يجعله ذو ثقل كبير في المنطقة علاوة على ذلك أن الموارد التي يتمتع بها العراق يمكن توضيفها بشكل مناسب لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما ما يخص الوضع الأمني وعلاقته بالجوانب الاستثمارية بين الاسدي أن الأمن هو ركيزة أساسية لنمو اقتصاد البلدان، لافتا الى أن المنظومة الأمنية في العراق أصبحت محل فخر لما تحققه من نشاطات أمنية أسهمت الى حد كبير في توجه العديد من الشركات لفتح آفاق تعاون اقتصادي ومشاريع استثمارية في البلاد، فنرى الشركات الأجنبية المعروفة عالمياً أصبح لها فروعا في محافظات العراق كافة، فضلا عن وكالات الأطعمة التي بدأت تأخذ حيزا كبيرا في الشارع العراقي، وهذه المعطيات جميعها تشير الى أن العراق مقبل على أساس كبير للاستثمار وأن السوق العراقية بدأت تنفتح على العالم الخارجي، وأضاف أن الحكومة نراها جادة في تأصير التعاون المشترك بين البلدين من خلال زيارات السيد رئيس الوزراء الى البلدان بدعوى منها وتوقيع اتفاقيات تعاون مشترك في مختلف المجالات، مضيفاً أن هناك توجه للشركات في مجال الطاقة أيضا لفتح استثمارات في العراق، وبالتالي فأن هذا التوجه هو نتيجة رسم سياسة أمنية صحيحة في العراق وبالخصوص الانتصار الذي حققه العراقيون على داعش الإرهابي.

الامن والاقتصاد علاقة تكاملية.. لا ازدهار اقتصادي دون استقرار امني

الحارس - نور الاسدي

جميعنا يسعى للربح، ويبحث عن أسرع الطرق لتحقيقه، لكن البعض منا يستثمر بلا تردد، والبعض الآخر يمضي حياته بانتظار الفرصة المناسبة والارض الخصبة للاستثمار، وخصوبة أرض الاستثمار تعتمد على عدة عوامل، منها حاجة السوق، ورأس المال، والوضع الأمني المستقر الذي من دونه تنتفي الحاجة للعاملين الآخرين، فبغياب الاستقرار الأمني يكون الاستثمار خطرا ومجازفة كبيرة، فالأمن والاستثمار يرتبطان ارتباطا وثيقا، فما من عاقل يظن أنَّ لا علاقة للأمن بالاقتصاد، وأن الاقتصاد لا يتأثر بالأمن نفعاً أو ضرراً، فإذا تحقق الأمن تقدم الاقتصاد، وإذا تقدم الاقتصاد تطور الأمن والعكس صحيح، فبهذين العنصرين تتحقق التنمية والتقدم ورخاء المجتمع أو على الأقل تأمين حاجاته الضرورية ودعم الحق الطبيعي لأبنائه في الحياة الكريمة، الى ذلك التقت جريدة الحارس بالخبير الاقتصادي فاروق عبيد الذي قال: إن اي أزمة يمر بها بلد معين او العالم بأسره تنعكس على اقتصاد ذلك البلد او الاقتصاد العالمي، فمثلا الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي أصابت العالم كله نتيجة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وأصابت أغلب القطاعات الانتاجية والاقتصادية بالشلل والجمود، وكان العراق من الدول التي تأثر اقتصادها بنسبة عالية جدا بهذه الازمة، هذا الأمر نفسه بالنسبة للوضع الأمني، فعدم الاستقرار الأمني يعد أزمة فكلما كان الأمن مستقرا في بلاد معينة نجد اقتصادها ينتعش ويتكالب عليها المستثمرون المحليون والعالميون للاستثمار فيها، كما أنه كلما كان الوضع الأمني هش وغير مستقر تجد هناك أزمة اقتصادية وتراجع كبير في فرص الاستثمار في هذا البلد، فالأمن من أهم العوامل المؤثرة على الانتعاش الاقتصادي واستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار مما ينعكس بالتالي على رفاهية وراحة المجتمع، وأضاف مثلما للاستقرار الأمني تأثير على الاقتصاد سلبا وايجابا فإن لتقدم الاقتصاد وانتعاشه تأثيرا على تطور الأمن، حيث إن البلد المنتعش اقتصاديا يتمكن من توفير المعدات والمستلزمات والدعم اللوجستي الكافي لقوات الأمن فيه للتمكن، وبالتالي من توفير الأمن له وبأحدث المعدات والتقنيات، هذا بالإضافة الى أن البلدان ذات الاقتصاد القوي المنتعش تكون فيها نسبة الجريمة قليلة او معدومة، وذلك بسبب الرفاهية والراحة التي تعيشها شعوب تلك البلدان والعكس صحيح، فالبلدان ذات الاقتصاد الضعيف يعاني أفرادها من البطالة والعازة والفقر، مما يدفعهم الى للجوء الى طرق غير قانونية للحصول على المال، وبالتالي تكثر الجريمة فيها،

ومن جانبه بين استاذ الاقتصاد الدكتور نوري عبد الرحمن أن البناء الاقتصادي لأي بلد من البلدان لا يمكن أن يتم في غياب قاعدة أمنية قوية ومتماسكة قادرة على حماية المواطن ومصالحه وحفظ حقوقه، مشيرا الى أن وزارة الداخلية تنفذ واجبها وتضحي بشكل يومي من أجل توفير الأمن للمواطن واستقرار الوضع الأمني العام للبلاد، مما يجعله محط أنظار الشركات العالمية للاستثمار فيه،

وبين أن الكثيرين يأخذون الأمن كضمان مسلم به دون الإدراك لما يقدمه رجال الأمن من تضحيات كبيرة من أجل أن ينمو اقتصادنا ويرقى مجتمعنا، فمن دون اجتهاد وإخلاص ومهنية رجال الأمن لما كان مجتمعنا آمنا، ولما أحس المواطن بالطمأنينة في العيش، ولما كان بلدنا بيئة خصبة للاستثمار، وقال الإعلامي حيدر نظير: إن الترابط بين استقرار الأمن وبين الاستثمار بشكل خاص والمشاريع الاقتصادية بشكل عام ترابط حقيقي وفعال، والعلاقة بينهما علاقة تكاملية، فبالاستقرار الأمني يتقدم الاقتصاد وبتقدم الاقتصاد يقضى على البطالة التي تعتبر احد الأسباب الرئيسية لانحراف البعض وزعزعة الأمن، مشيرا الى أنه لا بد من توفير الأمن الكافي لعودة رؤوس الأموال المهاجرة للاستثمار في بلدهم، بالإضافة الى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلاد لأنه لا استثمار بدون أمن، وطالب وزارة الداخلية بالعمل الجدي والمكثف من أجل تأمين حماية المستثمرين، داعيا الى استحداث مديرية حماية المشاريع الاستثمارية، لأن من يوقف ويعرقل الاستثمار في البلاد خوف المستثمرين من الإرهاب وعدم استقرار الوضع الأمني فيه .

مختصون: دون اجتهاد وإخلاص رجال الأمن ما كان مجتمعنا آمنا وما كان بلدنا بيئة خصبة للاستثمار

ميناء الفاو الكبير
أحد أكبر موانئ العالم

المشروع

يقع في منطقة رأس البيشة في شبه جزيرة الفاو بالبصرة جنوبي العراق

التكلفة حوالي
4.6
مليار يورو

بدأ العمل بالمشروع
2010
5 أبريل/نيسان

الأهمية الاستراتيجية

- نقلة نوعية لربط العراق بالعالم
- تنفيذ المشروع سيغير خارطة النقل البحرية العالمية
- يعد مركزا تجاريا للمنطقة بأكملها
- يربط الشرق بأوربا عبر العراق وتركيا وسوريا "بالقناة الجافة"
- يعيد للعراق أهميته في الرابط بين الشرق والغرب

تقدر طاقة الميناء المخطط إنشاؤه
99
مليون طن سنوياً

عاشر أكبر
موانئ العالم

المرحلة الأولى
3 أعوام

إنشاء
5
أرصفة للحاويات

تبلغ مساحتها
1750
متراً

تعميق قناة الإبحار للميناء
19 إلى 21
متراً

إنشاء نفق يربط الميناء بخور الزبير

الطريق الإستراتيجي الذي يربط الحدود العراقية مع الكويت

شبكة السكك الداخلية والربط مع الشبكة الوطنية بطول
100
كم